



تبداد وتحقيق مقاصد الشريعة



والغايات إلى الجمود على المقتولات، وضعف الجرأة على الإبداع بدءاً من إنكار الأشاعرة أن أفعال الله تعالى «معللة» بأغراض إلى إهمال المقاصد والحكم في أدوات الاجتهاد المعاصر.

الفصل الثاني: ما معنى «المرجعية الإسلامية» في سياق الدولة المدنية؟ هذا الفصل يطرح مقاصد الشريعة كمرجعية للدولة بمعنى: غاية الوجود، ومصدر الأخلاق، ومستند الفكر، وعلامة الصحة، ومرد الخلاف، ودليل البرهان، ومركز الحركة، ومعياري النجاح.

ويناقش عدداً من المرجعيات الإسلامية المختلفة:

مرجعية التاريخ الإسلامي: بعض الذين يتناولون السياسة الشرعية في عصرنا يرجعون إلى أحداث تاريخنا الإسلامي منذ عهد الخلافة الراشدة إلى زمن العثمانيين، كي يستدلوا على مشروعية قرار أو مؤسسة أو نظام ما يتعلق بالسياسة. لكن منهج كتابة التاريخ نفسه شابه عدة إشكالات حالت دون الاستفادة من تاريخ المسلمين الحقيقي، فقد طغى عليه التأريخ للسلطة على حساب التأريخ للحضارة والنشاط العلمي والفني والثقافي والتفكير في الحراك الاجتماعي.

ويشير المؤلف إلى اتجاهات مختلفة في التعامل مع الموروث التاريخي، الاتجاه الطوباوي التمجيد، المنهج التبريري الاعتدالي، الاتجاه النقدي الإصلاح، الاتجاه النقدي التفكيكي.

مرجعية الفقه الإسلامي: ينظر كثير من الباحثين في مسائل السياسة من وجهة نظر الإسلام في هذا العصر على أنها مسائل تنتمي حصرياً إلى «باب» أو فصل السياسة الشرعية في الفقه الإسلامي. ومعنى الفقه هو الفهم والتصور والإدراك الذي يعبر عن فهم الفقيه لحكم الله تعالى وليس بالضرورة «حكم الله، نفسه، وإجماع الفقهاء» دليل مدعى في مسائل كثيرة.

وأحد الأسباب الرئيسية لتزايد الجمود ومقاومة التجديد في الفقه الإسلامي أن دائرة «القطعي» أو «الثوابت» ظلت تتوسع على مدى القرون، وزعم الزاعمون أن «باب الاجتهاد» قد أُلغى.

ولكن مذاهب الفقه الإسلامي نفسها هي تطور تاريخي طبيعي لاختلاف الزمان والمكان، وظهرت في عصر ما بعد الرسول اجتهادات عدة للصحابة، ومع توسع الدولة الإسلامية، واجه الصحابة خبرات جديدة بتفاعلهم مع أقوام جدد من حضارات مختلفة (ص 101).

مرجعية السنة النبوية الشريفة: والسنة هي ما رواه الصحابة ووصل إلينا من أقوال النبي محمد «وأفعاله وتقريراته. وإذا دل الحديث الشريف على حكم لا يرويه له في القرآن الكريم بشكل مباشر، فإن المذاهب كلها تقبل الأخذ بالحكم الذي ينطق به الحديث، على ألا يكون الحكم خاصاً بالنبي».

وأضاف بعض المالكية والحنبلة صنفين آخرين إلى أفعال النبي، هما أفعال يفعلها بالإمامة، أي بوصفه قائداً، وأفعال يفعلها بالقضاء، أي بوصفه قاضياً.

وكي يعتبر الحديث الشريف صحيح النقل، لا بد أن يكون صحيحاً في سنده ومتنه معاً، وكلي يعتبر الحديث صحيح المتن يجب أن يكون متنه صحيح اللغة، وألا يتعارض مع حديث آخر، وألا يتعارض مع العقل والقياس بحيث لا يمكن التوفيق بينهما، والتصحيح من جهة السند يتطلب عدداً من الشروط، فحامل الحديث لا بد أن يكون بالغاً، وأن يكون معروفاً بالضبط أي قوة الذاكرة، وحتى يروي الحديث لا بد أن يكون الراوي بالغاً مسلماً تقياً ضابطاً، وأن يكون السند متصلًا بينه وبين النبي - ليس فيه انقطاع، أي في لقاء كل راوٍ بشيخه.

مرجعية القرآن الكريم: القرآن الذي بين أيدينا اليوم هو المصحف نفسه الذي كانت عليه النسخ التي أقرها الخليفة الثالث عثمان بن عفان، وأمر بحرق كل النسخ الأخرى قطعاً للنزاع في أي تفاصيل. ويخوض المؤلف في بحث مفصل عن أنواع الألفاظ وموقف المذاهب الفقهية منها

نظام الخراج، ونظام الديوان، واقتبس معاوية نظام البريد، (ص 167). وعلق الشيخ محمد الغزالي على القائل إن التعددية الحزبية والانتخابات بدعة، بأسلوبه الخاص قائلاً: «قال لي متعالم كبير إن الانتخابات بدعة! قلت له: وسفك الدم واستباحة الحرمه هو السنة؟ قال: إن الغوغاء لا رأي لهم. قلت: ألم يكن هؤلاء الغوغاء سواد الجيوش المقاتلة مع هذا وذاك؟ قبلناهم مقاتلين ولم نقبلهم ناخبين؟».

ويتحدث عن الحرفية في تقليد النظم السياسية التاريخية، مشيراً إلى موقف أبو الأعلى المودودي الذي يبرر تصور الحاكم المطلق المستبد، فالأمير لا يلزم بالمشاورة أصلاً على أن كثرة العدد ليست ميزاناً للحق والباطل، فالأمير في تصوره يمكنه أن يخالف أهل الشورى كلهم ويقضي برأيه المنفرد، ولكنه ذكر أن على مجلس الشورى أن يراقب الأمير مراقبة شديدة ولهم أن يعزلوه إن اتبع الهوى. من هنا يتساءل الكاتب هل يقتصر الهوى على المستوى الفردي دون الاستبداد؟

بعدما فرغ من المنهج الحرفي، ينتقل إلى معالج المنهج الثاني لشرعنة الواقع المستبد ألا وهو المنهج التبريري الذي يعتذر لحقائق مسبقة دون أن يحاول تحسينها أو نقدها أو تغييرها (ص 174).

فمثلاً جعل محمود محمد طه «تحقيق الاشتراكية» مقصداً للإسلام نفسه، بينما أول محمد خلف الله مفهوم الشورى على أنه «سلطة تصويت الأغلبية»، فيما بحث عبد العزيز ساشادينا عن الأصول الإسلامية للتعددية الديمقراطية في القرآن. مستنتجاً أن أياً من التأويلات لا يصح دليلاً.

في المقابل أشار إلى تلافي راشد الغنوشي ومحمد خاتمي لخطأ التبريريين حيث تم تبني الديمقراطية دون تأويل مباشر لنصوص القرآن وإنما عن طريق الاستدلال المنطقي.

ويلفت إلى أن مثل هذه التبريرات وقع في التاريخ الإسلامي ثم أضحت اليوم جزءاً لا يتجزأ مما يحسبه الناس «تشريعاً إسلامياً يصعب نقده، وعلى سبيل المثال الأحكام السلطانية للماوردي».

إن نصوص الكتاب والسنة لا يجوز أن تكون أداة في يد ذوي السلطة المادية أو الناعمة حتى يبرروا بها ما يشاؤون، ولا يجوز أن تعاق عن أداء دورها المتجدد مع الأجيال القادمة حينما تتجدد حياة الناس ومعاشهم.

ويختتم بأن التغيير الحقيقي المنشود في العالم العربي والإسلامي لا بد أن يبدأ بتغييرين مهمين في بناء الإنسان وبناء الدولة. وأن الدولة المدنية التعددية مرحلة ضرورية لتجاوز الاستبداد العسكري والأمني بالقرار السياسي، واحتكار السلطة لمجرد التحكم في وسائل العنف الرسمية.

ويحدد أن أكبر مشكلات البرامج «الإسلامية» المعاصرة هي التركيز على القضايا الجزئية التي تخص المتدينين أكثر من التركيز على البعد الإنساني الذي يشمل القضايا والهجوم الكبرى وهي أولى في الميزان الإسلامي الحقيقي. مشدداً على مقاصد الشريعة وهي منظومة القيم الإسلامية التي تعبر عن العدل والخير والحق والجمال والأخلاق، وترتب الأولويات السياسية بطريقة أخلاقية، وتدفع القرار العام نحو تكامل المنهجية وتعدد أبعادها، وتصل الضمير الإنساني بالله تعالى (ص 287).

الكتاب: الدولة المدنية: نحو تجاوز الاستبداد وتحقيق مقاصد الشريعة

المؤلف: جاسر عودة

الناشر: بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط 1، 2015 الصفحات: (319 صفحة).

* كاتب لبناني

والتقسيمات المعتمدة (ص 119). مرجعية مقاصد الشريعة: حيث تتكامل المرجعيات: يحدد هذه المقاصد بالمنهج الذي يكون أصلاً مرجعياً رئيساً في قضايا السياسة. فإنزال الشريعة لم يكن عبثاً ولكنه لتحقيق مصالح وغايات وأهداف ومعان معينة. فالعدل ورفع الظلم مقصد «عام» ورئيس.

الفصل الثالث: الدولة المدنية سياسياً: التعددية في ضوء مقاصد الشريعة

هذا الفصل يفصل في موضوع الخصيصة ذات الأولوية في المرحلة الحالية، ألا وهي: التعددية السياسية. فسنان الله تعالى ودرس التاريخ وحقائق الواقع تدلنا على أن التعددية في معناها الحقيقي ضرورة سننية وثقافية واجتماعية قبل أن تكون نظاماً حزبياً تتفق أو تختلف معه، وهو يرى أن التعددية المجتمعية والثقافية هي الضمان والحماية والأساس لتعددية سياسية حقيقية.

ويتحدث عن خدمة المنهج الحرفي في خدمة الاستبداد، والحق أنه لا توجد نصوص شرعية مباشرة سواء في القرآن أو السنة تحدد ملامح نظام سياسي إسلامي معين، ولا آلية عمل هذا النظام تداولاً للسلطة ولا تحديداً للسلطات ولا صنفاً للقران.

ويُعطي نماذج للحرفية في فهم نصوص الولاء والبيعة والعهد والطاعة، مستشهداً بما كتبه عثمان بن معلم وأحمد إمام اللذان يقولان إن الحركات والأحزاب الإسلامية لا تخلو من المحذورات (ص 104)، وذكر منها الولاء والبراء على ما لم يعقده الله عليه من الكينونة داخل الحزب، واستشهدا بقوله تعالى: «والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر».

في المقابل انتقد د. صلاح الصاوي استحضر الولاء والبراء في موضوع «التعددية السياسية في الدولة الإسلامية». ورأى د. القرضاوي في تلك النظرة الحرفية تبسيطاً.

ويتطرق المؤلف إلى الحرفية في مفهوم البدعة والسنة، وقد ناقش القرضاوي في كتابه «فقه الدولة في الإسلام» مفهوم البدعة، فقال: «الحكمة ضالة المؤمن أذى وجدها فهو أحق الناس بها. وقد حضر الرسول خندقاً حول المدينة، ولم تكن مكيدة تعرفها العرب، إنما هي من أساليب الفرس أشار بها سلمان، واتخذ الرسول، خاتماً يختم به كتبه، حين قيل له إن الملوك لا يقبلون الكتاب إلا إذا كان مختوماً، واقتبس عمر





عن الدولة المدنية وتجاوز الاس

أحمد الزعبي *

يحاول هذا الكتاب تقديم أفكار تنبع من فهم مقاصدي وسنني لتعزيز ما يُسمى هنا «دولة مدنية بمرجعية مقاصدية». وفي هذا السياق ينقد د. جاسر عودة الأطروحات الإسلامية الحالية في مجال السياسة ويحاول تصوير خطوط عريضة لنموذج مدني تعددي وهذا الهدف بالنسبة إليه هو هدف مرحلي وليس نهاية المطاف في الإصلاح المنشود، الذي لا يكتمل إلا بتجاوز هذه الدويلات المستوردة نفسها، وهو التجاوز الذي لا يتناقض مع الشعور الوطني.

كما يرى المؤلف أنه لا بد من العودة إلى شكل من الوحدة الإسلامية الواسعة والمؤثرة في مسار البشرية. وبرأيه، هذه الوحدة العامة لن تتحقق من دون خطوة مدنية الدولة والتخلص من كابوس الاستبداد بصورة كافة وإعادة تعريف النظام السياسي ليكون وسيلة لتحقيق مصالح الناس وسياسة تنوعهم بحكمة وسلامة.

وفي سياق البحث نفسه رأى د. عودة أهمية خاصة لمراقبة أصولية ومراجعة نظرية لقضية تسييسه، ألا وهي قضية «المرجعية الإسلامية» والسؤال: ماذا نعني بالمرجعية الإسلامية في شؤون السياسة ومجتمع اليوم؟ بات سؤالاً مهماً وإجابته أثر كبير في تطوير النظام المنشود الذي نطلق عليه اسم «إسلامي».

الإسلامية والأخلاقية السلمية للموضوعات المطروحة في واقعنا المعاصر. وقد انحدرت إلينا كلمة التحليل analyse في علوم السياسة من كلمة أثالوسيس اليونانية التي تعني الحلحلة أو التفكيك والذي يخطر في بال المرء حين يصادف كلمة التحليل هو تحويل الشيء أو نقله إلى مكونات أبسط أو تقسيم الشيء إلى أجزاء أبسط وهو ما نجده في القواميس اللغوية.

وجاء كتاب أرسطو فكان تطوراً نوعياً في طريقة التقسيم أو التجزيء إذ قدم فيه لأول مرة مفهوم البنية أي الربط بين المكونات منطقياً.

ويرصد تطور المفهوم وتجدده عبر الزمن، ويشير إلى تجدد سنة الله في خلقه وحكمه على عباده ونعمته وفضله، فليس هناك شيء ساكن وثابت إلى الأبد سواء كان في العالم المادي أو العوالم المعنوية، بل إن الدين نفسه يتجدد فهما وتنزيلاً وتطبيقاً وفي الحديث: «إن الله يبعث على رأس كل مئة عام لهذه الأمة من يجدد لها أمر دينها». ولكن المفاهيم السياسية الرئيسية تتجدد ببطء ولا تتغير إلا عبر القرون بتغيير ما تطلق عليه الفلسفة المعاصرة «رؤية العالم» (ص 39).

وقيم المجتمع تشكل جزءاً آخر من «رؤية العالم» التي أشرت في تعريف مفاهيم السياسة والنظم التي قامت عليها.

بعد ذلك يتطرق المؤلف إلى استيعاب تعدد أبعاد المفهوم في الواقع المعيش، وهناك وجوه أو جوانب أو أبعاد لكل مفهوم، وهي زوايا من النظر للمفهوم نفسه وليست بالضرورة أجزاء تكونه بتركيب معين ولا من قضية سياسية أو سياسية معاصرة إلا ولها أبعاد متعددة ينبغي أن تدخل كلها في تحليل تلك القضية والتعامل معها، كالبعد الاجتماعي والاقتصادي والأمني والبيئي والإعلامي الخ.

وأما تاريخياً فقد حدث خلط في قطعية الثبوت بين ما روي تواتراً كتاب الله تعالى والأحاديث المتواترة. وتصحيح المفاهيم في هذه المجالات مهم في سبيل فتح الباب للتعددية في الفهم والتنزيل.

ويشدد الكاتب على ضرورة الاهتمام بالبعد المقاصدي والقيمي للمفهوم، فقد عاش العقل الإسلامي طويلاً في ضعف أو انعدام لسؤال «لماذا؟»، مما أدى إلى الاقتصار في تحليل المفاهيم والمصطلحات على دلالات الأنفاظ أو العلاقات السببية فقط، وانتهى بنا القصور في البحث في المعاني

وعى شعبي اجتماعي وسياسي يضمن بناء دولة مدنية «تعددية»، تبني سياساتها على أسس أخلاقية.

ويدعو إلى ثورة أخلاقية، لأن الأزمات في بلادنا أخلاقية، لذلك فهو يعجب لأناس يقولون إن «إرهاب الدولة الذي يصفى المعارضة الشرعية جسدياً وينتهك حركاتهم مشروع أخلاقي».

كما أن بعض الإسلاميين يمارسون السياسة الاستبدادية وعلى الطريقة المكيفلية التي تغلب سيطرة الحاكم واستقرار كرسيه على حدود الأخلاق والمصلحة العامة الحقيقية.

ومن ثم ينتقل ليحدد معالم أزمة الفكر الإسلامي، الذي يركز على البعد الخاص بالمتدينين فقط، ويهمل البعد العام والقضايا التي تهم الناس كل الناس.

من هنا يدعو المؤلف للبحث عن مقاصد الشريعة، والتي هي منظومة القيم الإسلامية والتي تملئ ضبط الممارسات بطريقة أخلاقية. بعد ذلك ينتقل إلى الخلفيات التاريخية للاستبداد، حيث يروي التاريخ كيف انحرفت القيادة السياسية للأمة بعد الخلافة الراشدة، كيف تحول مال الله الذي هو مال الأمة إلى مال الحاكم، وكيف تحولت المسؤولية إلى مغنم، والنيابة إلى تسلط، والشورى إلى شكليات، والجماعية الأممية إلى فردية مستبدة، والخلافة الراشدة إلى ملك عضوض.

وعلى الرغم من ازدهار الحضارة الإسلامية في المجالات الأخرى كلها، فقد مرت الأمة الإسلامية في مجال السياسة بتاريخ طويل من الاستبداد بالأمر وفساد الحكم.

ويشير عودة إلى أن التعددية السياسية من السمات الأصلية للمجتمعات البشرية غير الاستبدادية كما يتصورها الإسلام، اتساقاً مع فطرة الناس وسنن الله ودرس التاريخ.

ويحدد هدف هذا البحث، محاولة تقديم أفكار تنبع من فهم مقاصدي وسنني لتعزيز ما يسميه «دولة مدنية بمرجعية مقاصدية».

الفصل الأول: التحليل المنطومي للمفهوم المركب

يشير المؤلف إلى الحاجة الملحة إلى تجديد وإعادة النظر في المنهجية التي بُني عليها علم «السياسة الشرعية» كما رسمت ملامحه الكتب والدراسات المختلفة في تراثنا الإسلامي، حيث تتمكن من المقاربة

الكتاب: التقسيم والمضمون

يتوزع الكتاب على ثلاثة فصول: فصلان نظريان وفصل تطبيقي. أما الشق النظري التأصيلي، فيبحث في فصلين موضوعين: أولهما فصل في منهجية تحليل المفاهيم السياسية ويتناول مفهوم الدولة المدنية، وثانيهما؛ فصل يبحث في أصول ومنهجية الحكم على «المرجعية» في المجال السياسي بناءً على مقارنة نقدية لمرجعات إسلامية مختلفة، منتهياً إلى طرح مقاصد الشريعة كمرجعية في تلك الشؤون.

أما الفصل التطبيقي فيتناول تصور «الدولة المدنية» المنشودة من بُعد التعددية السياسية الشاملة باعتبارها الخطوة الثورية الأساسية التالية للتخلص من آفة الاستبداد.

«الشعب يريد إسقاط النظام» كانت صيحات الشارع العربي، واستمر الحلم شهوراً ظن خلالها من ظن أن «الياسمين هزم البندقية»، وأن السلمية أقوى من الرصاص»، وأن «الأمة قد عادت إلى الإسلام»، ولكن، سرعان ما اصطدم الحلم بالواقع وكشفت الحقيقة الخيال، واتضح أن «النظام» المستبد عميق ومتغلغل في المجتمعات العربية.

صار الإنسان الثوري العربي بين فكرين تقيضين أحلاهما مر: إما فكر «سلمي» ساذج يضحى بأفضل شباب العالم العربي، وإما فكر عنيف ومنحرف اجتذب ضحايا الإرهاب الغربي.

من هنا يدعو الكاتب إلى تغييرين مهمين: الأول على صعيد بناء الإنسان، والثاني بناء الدولة.

أما الإنسان، فقد أكدت الأحداث أن عندنا مشكلة كبرى في بنائه خلقياً وفكرياً وثقافياً ودينياً وصحياً ومهنياً واجتماعياً. واتضح أن الإصلاح السياسي الجزئي في أعلى سلم السلطة لن يغير الاستبداد ولن يصمد من دون إصلاح تعليمي وثقافي واجتماعي وفني وإعلامي.

أما «الدولة» في العالم العربي، فأثبتت الأحداث أن خلافاً فادحاً في بنائها ولا يعزز إلا الاستبداد والفساد بكل أنواعه، والاستبداد الأمني والعسكري بالقرار السياسي.

ويرى أن الخطوة الأولى للخروج من الاستبداد هو في الوصول إلى

